مختصون يحذرون من أزمة مائية في البلاد العام المقبل

دعـــوات لـضـمـان حـصـة مـائـيـة مـن تـركـيـا وايـــران

□ بغداد / المدى

خبراء يتوقعون حدوث ازمة في المياه

عدَ مختصون في الشأن الاقتصادي توقيع مذكرة التفاهم بين العراق وإيران خطوة ايجابية حول تصريف مياه البزل، مطالبين بتتويجها باتفاقية تضمن حصول العراق على حصته العادلة من مياه الأنهر المشتركة بين الجانبين.
واكدوا بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) على ضرورة ضمان العراق حصته المائية، كون البلد سيمر بأزمة مائية في عام (٢٠١٣).
وبين عضو اللجنة الزراعية في مجلس النواب فؤاد الدوركي ان مذكرة التفاهم التي وقعت بين وزارة الموارد المائية العراقية ووزارة الطاقة الإيرانية خطوة ايجابية في إلزام الأخيرة بتصريف مياه البزل داخل أراضيها ومنع تسربها تجاه الحدود العراقية.
وقال الدوركي: إن هذه المذكرة ألزمت إيران بمعالجة مياه البزل داخل حدودها بعد أن كانت تسربها إلى الأراضي العراقية وما يسفر عنها من أضرار جسيمة على المناطق الزراعية في البصرة.
واضاف الدوركي: يجب تتويج هذه المذكرة باتفاقية ثنائية تضمن حصول العراق على حصته العادلة من مياه الأنهر المشتركة بين الدولتين، مركزاً بحديثه على أن تكون قضية السماح لصيادين عراقيين بالصيد في هذه المياه مدرجة ضمن الاتفاقية.
فيما أوضح عضو اللجنة هادي الياسري أن مذكرة التفاهم تضمنت تشكيل لجنة فنية مختصة من الدولتين لدراسة (٤٢) نهراً مشتركا بينهما لتكوين اتفاقية على ضوء ما تتوصل إليه هذه اللجنة.
وقال الياسري ان الجهد الذي بذله المفاوض العراقي في توقيع هذه المذكرة لاسيما أن نظيره الإيراني كان يسعى إلى أن يستمر العمل باتفاقية عام (١٩٧٥) الموقعة سابقاً بين الدولتين إلا أن المفاوض العراقي استطاع ثنيه عن ذلك بتشكيل لجنة ثنائية بين الدولتين لإبرام اتفاقية جديدة.
واضاف الياسري: يجب أن يرافق هذه اللجنة وفد من أعضاء لجنة الزراعة والموارد المائية للاطلاع على ما سيتم التوصل إليه مباشرة، مشدداً على ضرورة أن يحاط المشرع بمعلومات كافية ، لاسيما أن هذه الاتفاقية تعد من الاتفاقيات المهمة بين الدولتين، وأن يضمن العراق حصته المائية من تركيا وإيران، كونه مقبلا على أزمة مائية.
من جانبه رجح الخبير الاقتصادي باسم جميل عدم التزام إيران بمذكرة التفاهم التي وقعت بين وزارة الموارد المائية و وزارة الطاقة الإيرانية في إعطاء العراق حصته العادلة في الأنهر المشتركة بين الدولتين.
وقال جميل: لا اعتقد أن يلتزم الجانب الإيراني بما ورد في هذه المذكرة لأن إيران سبق وقطعت مياه نهر الوند في الفترة الماضية على الرغم من وجود قوانين واتفاقيات دولية تمنعها من فعل ذلك فهي معتادة على خرق مثل هذه الاتفاقيات.
وحذر من عدم ضمان العراق حصته المائية كونه سيمر بأزمة مائية خلال السنوات المقبل، مما يستجوب تأمين نفسه، من خلال بناء السدود وضمان حصته.
في غضون ذلك دعت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني على ضرورة استخدام التبادل الاقتصادي بين الدولتين كورقة ضغط على الجانب الإيراني لضمان التزامها بهذه المذكرة والاتفاقية التي ستعقد على ضوئها.
وقالت الدايني: إن العراق لابد أن يستخدم أسلحة اقتصادية لضمان التزام الجانب الإيراني بهذه المذكرة كمسألة التبادل التجاري فالعراق أصبح سوقاً للبضائع الإيرانية وموقعاً لاستثمار شركاتها، لاسيما أن إيران مفروض عليها حالياً حصار اقتصادي وتحتاج العراق كمورد للعملة الصعبة.
واضافت الدايني :أن العراق سيمر بأزمة مائية في عام (٢٠١٣) عندما تكمل سوريا وتركيا بناء سدودهما على نهر دجلة ، لاسيما أن الأمطار شحيحة خلال هذه السنة، متوقعة حدوث كارثة إنسانية خلال المرحلة المقبلة إذا استمرت هذه الدول ببناء سدودها ولم تتخذ الحكومة العراقية الإجراءات اللازمة للخروج منها.
وطالبت وزارة الموارد المائية ببناء سدود جديدة لخزن المياه لأن السدود الموجودة حالياً قديمة ولا ترتقي للمستوى المطلوب.
وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد بحث مع وزير الموارد المائية مهند السعدي بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق و وزارة الطاقة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
وأوضح بيان لمكتب الشهرستاني: أن الاتفاقية نصت على التزام الجانب الإيراني بالسيطرة على تصريف مياه البزل بجوار الحدود ومنع تسريبها باتجاه العراق، كما نصت على الاتفاق على الاستفادة المشتركة من مياه الأنهر الحدودية، وتسمية ممثلي اللجنة الفنية المشتركة خلال عشرين يوماً من توقيع هذه المذكرة.
كما اتفق الجانبان على القيام بصورة مشتركة بتحديد مصادر تلوث المياه التي تصب في شط العرب من أجل خفض مستويات التلوث واتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية للسيطرة عليها.

مدير عام شركة آشور العامة لـ(المدى) :

تـنـفـيـذ مـشـاريـع نـوعـيـة وفـــق مـواصـفـات عـالـمـيـة

□ بغداد / حسين محمد

اكد المدير العام لشركة سعد الدين محمد امين تنفيذ الشركة عددا من المشاريع النوعية على وفق مواصفات عالمية .
وقال امين في حديث لـ (المدى) : ان الشركة نفذت تبليط الممر الايمن لطريق المرور الدولي السريع وكذلك الممر الفرعي لطريق السماوة الذي يربط المحافظات الجنوبية بالعاصمة بغداد وبالعكس انتهاء بالموانئ المطلة على الخليج العربي بمجموعة اطوال بلغت (٩٨) كم وبكلفة اجمالية تبلغ (٢٠٨) مليارات دينار باسلوب التنفيذ المباشر . واضاف : ان هذا المشروع ينفذ بدعم من وزارة الاعمار والاسكان التي تتابع سير عمل الشركات ميدانيا من اجل تذليل جميع المعوقات التي تصادف عملها . وتابع : ان شركة آشور استنفرت جميع امكانياتها المادية والبشرية من اجل رفد هذا الممر الحيوي الكبير بكل الوسائل والامكانيات التي تعجل من مراحل تنفيذه حيث يشارك (١٥٠) منتسبا في مختلف الاختصاصات لهذا العمل الكبير، اضافة الى تسخير (١١٠) آلية تخصصية من فارشات وقلابات وحادلات وشفلات وغيرها من الآليات التي نضعها في خدمة هذا المشروع الوطني الذي يصب في خدمة الحركة التجارية والاقتصادية وكذلك مالها من دور كبير في تسهيل انسيابية حركة المرور. ولفت الى ان الشركة تبنت خطة لتطوير كفاءات الكوادر العاملة في الشركة من فنيين ومهندسين والوصول بهم الى العالمية في التنفيذ، لتجاوز جميع محددات انجاز الإعمال في عموم مواقع العمل، فضلاً عن التعامل مع وزارة النفط لانتاج مادة القير بمواصفات عالمية لتنفيذ المشاريع بكفاءة عالية. واشار الى اهم انجازات الشركة عام ٢٠١١ من المشاريع المنجزة بنسبة ١٠٠٪ في محافظة بغداد انجزت طريق بغداد الموصل (الاياب) طول ١٦ كيلومتر بكلفة ٢ مليار دينار عراقي ، كذلك انجاز طريق بغداد – الموصل (الذهاب) طول ١٥ كم وبكلفة ٢ مليار دينار اضافة الى صيانة طريق ناحية الرشيد /الدورة طول (١٣) كم بكلفة مقدارها ٨٤٦ مليون دينار، كما انجزت الشركة عددا من المشاريع اهمها صيانة جسر (١٤) تموز المعلق بكلفة ٢٦٧ مليون دينار عراقي وكذلك صيانة جسر ديالى الكونكريتي في الزعفرانية بكلفة ٣٦٣ الف دينار . وبين ان الشركة نفذت مشاريع عدة في المحافظات حيث انجزت الشركة في ديالى اعمال انشاء الطريق الريفي لقرية عنيبة / بهرز حيث يبلغ طول هذا الطريق ٢ كم وبكلفة (٢٢١) مليون دينار كذلك وفي نفس هذه المحافظة تقوم الشركة باعمال صيانة واكساء مقتربات جسر بعقوبة الثالث طول (٢٢) كم لممري الذهاب والاياب، وفي بابل انجزت الشركة اعمال صيانة طريق الحر . الكمالية بطول (١٦) كم وبكلفة ١،٧٨٧٤ مليار دينار، وانتهت الشركة من مشروع تبليط الشارع المؤدي الى ورشة توسعات معمل الحافلات / ٢ طول (٧) كم وبكلفة (٢٨٢) مليون دينار ، وهناك مشروع صيانة طريقي (الحرية / جسر الخماز) (الحرية / ابو حلان) طول (٩) كم وبكلفة (٧٩١) مليون دينار . الشركة تنفذ حاليا الممر الثاني لطريق بعقوبة – المقدادية بطول (٤٠) اربعين كم مع الجسور الواقعة عليه وبكلفة (١٧،٧٣٨) مليار دينار، وللشركة مشاريع ستراتيجية لايزال العمل مستمرا فيها ليل نهار وفي ايام الجمع والعطل الرسمية واهمها تنفيذ طريق الزائرين حلة / كربلاء طول (١٥) كم بكلفة تجاوزت ١٠ مليارات دينار، وطريق اسكندرية مسيب ١٥ كم بكلفة ٧ مليارات دينار، وفي كربلاء انتهت الشركة من تنفيذ الطريق الموازي لنهر الهندية الريفي من مجموعة اطوال بلغت (٧،٥) كم بكلفة مليارى دينار.

تسويق ٥٥ الف سيارة خلال العام الماضي

□ بغداد / المدى

أعلنت الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن التابعة لوزارة التجارة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١١ الماضي أن اجمالي تسويقها للسيارات التي تم استيرادها بلغ ٥٥٠٣٧.وقال مصدر اعلامي لـ(البغدادية نيوز) ان" السيارات التي تم استيرادها من قبل الشركة بشكل مباشر مثل سيارات تويوتا بنوعيها الكورولا والبيك أب، حيث بلغ اجمالي سيارات الصالون التي تم تسويقها في مقر الشركة في بغداد وفروعها في محافظات نينوى والبصرة وميسان ٥٥٠٣٧ بالإضافة إلى تسويق باصات بعدد ١١٤٧ باص وسيارات بيك أب دفع رباعي بعدد ٣٧٥٥ و ١٤٠سيارة بمواصفات خاصة.واضاف: كما قامت الشركة ببيع السيارات التي تم استيرادها وفق مذكرة التفاهم وكان عددها ٧٥٥ سيارة ، في حين باعت الشركة السيارات المستوردة من قبلها مباشرة عام ٢٠١١ نوع تويوتا ياباني المنشأ (كورولا والبيك أب) وكانت بعدد ٣٢٢٦.

اللجنة المالية: وضع خطة لسد العجز المالي

□ بغداد / المدى

استبعد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب أمين هادي عباس الاستعانة بالاحتياطي النقدي الموجود لدى البنك المركزي عند انخفاض سعر برميل النفط دون (٨٥) دولار، مبيناً أن لجنته وضعت خطة لسد النقص المالي للموازنة العامة في حال حدوث ذلك.
وقال عباس بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن اللجنة المالية وضعت في حساباتها احتمال انخفاض سعر برميل النفط دون (٨٥) دولار في الاسواق العالمية نتيجة الظروف غير الطبيعية التي يعيشها العالم من تهديدات دولية وعقوبات ما يؤدي الى انخفاض أسعار النفط في التداولات العالمية.
وأضاف عباس: أن الحكومة لا يمكنها أن تتصرف بالاحتياطي النقدي الموجود لدى البنك المركزي الذي يصل الى اكثر من (٦٠) مليار دولار كونه يؤثر على سعر صرف الدينار .
وتابع عباس: في حال انخفاض سعر برميل النفط دون السعر المقرر له للموازنة المالية العامة فإن الدولة ستتجه نحو الغاء التخصيصات المالية غير الضرورية وتأجيل بعض المشاريع الى موازنة عام (٢٠١٣)، تجنبا لحدوث مشاكل اقتصادية في البلد.وذكر: برغم أن احتمال انخفاض أسعار النفط في الوقت الحالي ضعيف، لكن يجب اخذها بنظر الاعتبار كونه يعد المورد المالي الاكبر للبلد.وكان مجلس النواب قد صوت على الموازنة المالية العامة للعام الحالي بمبلغ قدره (١٠٠) مليار دولار أي ما يعادل (١١٧) ترليون دينار عراقي، وبعجز مالي يقدر بـ(١٤) ترليون دينار موضوعة على اساس سعر برميل النفط بـ(٨٥)دولار.

الموارد المائيـــة تقر بنـــاء ســـد "المساد" غربي الانبـــار

□ الانبار / المدى

اعرب مجلس محافظة الانبار عن تفاؤله بعد توقيع الهيئة العامة للسدود والخزانات التابعة لوزارة الموارد المائية على مشروع سد المساد الذي سيقام غربي المحافظة بكلفة١١ مليار دينار وبمشاركة عدد من شركات القطاع الخاص. وقال عضو مجلس الانبار فلاح الجميلي بحسب (اكانيوز) أن "موافقة وزارة الموارد المائية تؤكد على أن البلد يتخذ استراتيجية جيدة في مسألة الموارد المائية ومسألة تخزينها لتكون كافية لسد حاجة العراق".واضاف الجميلي ان مشروع بناء سد المساد يعد احد المشاريع الضخمة التي سيبدأ فيها العراق في مجال السدود وهو من المشاريع العملاقة التي ستنفذ في محافظة الانبار".
وتابع الجميلي: أن الهدف من مشروع سد المساد هو "خزن الماء بقدرة (٧مليون متر مكعب) خلال الشتاء وضخها في الصيف للاستفادة منها في مجالي الزراعة وتربية الثروة الحيوانية".
يذكر ان عددا من النواب طالبوا في السنوات السابقة ببناء سد غربي الانبار للاستفادة من مياه السيول والمياه الجوفية المتوفرة في وديان وصحراء الانبار الغربية. وتبلغ كلفة المشروع (١١) مليار دينار عراقي وسيكون على نفقة وزارة الموارد المائية وتزويد المزراعين بالحصة المائية الكافية بحسب الجميلي.

أحد السدود العراقية

المـركـزي: الحـكـومـة هـي الـتـي تحـدد سـعـر الـفـائـدة عـلـى الـقـروض

□ بغداد / وكالات

أكد نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح أن مسألة القروض و سعر فوائدها تعتمد على سياسة المصارف والمشكلة الحقيقية تكمن في أن اكبر المصارف حكومية تستحوذ على نسبة ٩٠٪ من النشاط المصرفي داخل مصارف العراق.
وقال صالح بحسب وكالة (أين) ان "المصارف الحكومية لا زالت تخضع لسياسات المالك او الادارة وفي الاغلب تكون الحكومة هي المالك"، مؤكدا أن " المصارف لا تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ قرارتها والسبب يعود الى ان اكثر سيولتها المالية من الحكومة وبالتالي فالاخيرة هي التي يمكنها أن تخفض نسبة سعر الفائدة من القروض".
وأضاف أن البنك المركزي يعتمد فلسفة التحرير المالي والتي تعني أن المصارف حرة في تحديد اسعار الفوائد الدائمة والمدينة سواء للقروض أو الايداعات " مبينا أن " المصارف حرة في توجيه الائتمان للقطاعات التي تراها مناسبة دون وضع سقوف زمنية او قيود على الائتمانات و هذا المبدأ عمل به منذ النصف الثاني لعام ٢٠٠٤ ويسمى مبدأ التحرير المالي".وبين أن " هذا المبدأ يرافقه ايضا حرية التحويل المالي الى الخارج بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسل الاموال واموال الجريمة والارهاب".
واوضح أن " هناك اشارة يتعامل بها البنك المركزي تسمى اشارة الفائدة ومضمونها سعر فائدة السياسية النقدية وهي تستخدم مع المصارف التي تتعامل مع البنك المركزي والفائدة تحسب فيها تبعا لحجم التضخم في السوق وفي بعض الاحيان تكون الفائدة صفرا ٪".
الى ذلك وصف البرلماني حاكم الزاملي سياسة البنك المركزي في الحوالات المالية بـ" الاحتكارية".
وقال الزاملي بحسب وكالة (أين) ان "سياسية البنك المركزي في حصر الحوالات المالية من وإلى خارج العراق لشركات مصرفية محدودة هي سياسة احتكارية تتنافى مع السياسة المصرفية المتبعة في دول العالم".
وكان البنك المركزي قد قرر في وقت سابق حصر دخول الاموال المحلية والاجنبية المعروفة بـ[الحوالات] ببعض شركات الصيرفة داخل البلاد كاجراء احترازي للحد من ظاهرة تداول العملات المزورة في الاسواق التجارية العراقية .ويعتبر البنك المركزي بموجب قانونه الصادر في السادس من آذار من عام ٢٠٠٤، هيئة مستقلة، حيث يعد المسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقل .